الأستاذ كمال بيرم

مقياس المجتمع الجزائري وفعالياته

السنة الثانية ماستر

تخصص تاريخ الجزائر الحديث

المحاضرة4

أراضي البايلك او الدولة وطرق استغلالها

أراضي البايلك هي تسمية لاراضي الدولة في الجزائر خلال العهد العثماني وهي الملكيات التي تعرف بعزل وأحواش البايلك وتقع في الفحوص المحيطة بمدن إدارة البايليك سواء بباليك قسنطينة الذي يظم أوسع الأراضي او أراضي بايليك التيطري بالمدية او أراضي بايليك الغرب بمعسكر ثم وهران إضافة الى أراضي دار السلطان بالعاصمة مع وجود مساحات متفرقة منتشرة عبر مناطق الجزائر الشماليةوالتي تخصص في غالبها لزراعة الحبوب,لكونها من أخصب الأراضي وأوفرها إنتاجا ,وتعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها وتبلغ مساحتها الاجمالية حوالي 311512 هكتار أما دار السلطان فحوالي 121888 هكتار.

,وأغلبها تم إلحاقه بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليد في حالة الشغور أو ترحيل السكان المقيمين عليها,عند امتناعهم عن المطالب المخزنية أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايلك. وخول التصرف في ملكيات البايلك لممثلي السلطة في مقدمتهم قائد الجيش)آغا العرب(الذي أوكل له حق مراقبتها ,وأعطيت لخوجة الخيل صلاحية الإشراف على منتوجها , وأغلبها توجد بدار السلطان وتتوزع على ثلاث عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة,وتضم كل واحدة عددا من الحيوانات مثل الأبقار التي يترواح عددها في كل مزرعة "حوش"ما بين 58 و18 بقرة ,منها تنتقل كميات الزبدة والحليب والجبن إلى مدينة الجزائر.

طرق استغلال أراضي البايليك:

طريقة استغلال أراضي البايليك محكمة تقوم على تأجير الأرض واستغلالها مباشرة أو منحها مؤقتا لبعض الأعيان والمرابطين وشيوخ المخزن للانتفاع بها مقابل كسب ولائهم والانتفاع من خدماتهم فملكيات الدولة كان يتم استئجارها عادة مقابل كراء أو إلزام سنوي يعرف بحق الكراء,بينما يعود التصرف الفعلي في الأراضي الممنوحة أو المستغلة مباشرة إلى آغا العرب)يحي آغا(عن طريق قياد الأوطان,وتعرف هذه الأراضي بأسماء مختلفة حسب أوضاعها,فهناك عزل الخماسة التي يقوم بخدمتها فلاحون من جماعات الرعية الخاضعة مقابل الحصول على خمس المحصول ,وهناك أنواع أخرى من ملكيات الدولة , منها عزل مزارع المخزن, ومنها عزل المرابطين وعزل شيوخ القبائل الذين تعطى لهم في شكل اقطاعات مقابل خدماتهم و مواقفهم المساندة للحكام ,وهذا دون أن ننسى عزل الغريب, وهي أراضي مخصصة لتربية قطعان الدولة من أغنام أبقار وإبل والتي توضع تحت إشراف شخصيات ذات مكانة ونفوذ لأهمية إنتاجها ،ارتبط استغلال الملكيات الزراعية بالالتجاء إلى أساليب تمس الحياة الاقتصادية للريف وتؤثر على مردود الضرائب التي يقوم عليها النظام الجبائي,وتتمثل هذه الطرق والأساليب في تطبيق نظام الخماسة والتويزة .

نظام الخماسة :وهونظام اجتماعي واقتصادي يتأسس وفق ظروف التقسيم الاجتماعي وطبيعة توزيع الملكيات التي تستدعي مثل هذا النظام وتختلف صور وانماط وجوده وظروف ذلك بين فترة وأخرى.

يقوم على استخدام الفلاحين من جماعات الرعية الخاضعة للعمل في مزارع الخواص من الحضر)البلدية(أو في ملكيات الدولة مقابل خمس المحصول,وهذا ما يجعل من هؤلاء الفلاحين أجراء وشركاء لصاحب الأرض بالخدمة , فالخماس مكلف بالقيام بأعمال الحرث والحصاد وقلع الحشائش الضارة من الحقول وحراسة المحصول من التلف ومما قد يتعرض له بسبب الطيور والحيوانات أغلب أحواش البايلك موجودة بمتيجة وبالساحل يبلغ عددها حوالي 11 ملكية تقدر مساحتها حوالي 2388 هكتار)1(,فالجزء الأكبر يحتوي على أحواش كبيرة يبلغ عددها 25 موجودة بدار السلطان يتسلم الخماس من وكيل)شاوش(البايلك أو من صاحب المزرعة أدوات العمل الضرورية من فؤوس ومحاريث ,مع إعانة نقدية وعينية تعرف "الصارمية"في شكل سلفة يعوضها الخماس عند جني المحصول, قدرت حسب السجلات الرسمية بإحدى مزارع البايلك)حوش الرغاية(على عهد الداي بابا حسن 1126 مب 418 ريال بوجو,يستفيد منها ستة عشرة فلاحا يعملون في هذا الحوش ومسجلة بأسمائهم الحصص)الصارميات(التي أخذها كل واحد منهم,وهي تتراوح قيمتها بين 18 و68 ريال بوجو لكل فلاح

تحولت الصارمية إلى التزام مالي يرتبط بمقتضاه الخماس بالأرض لخدمتها ,مما أعطى لصاحب الأرض أو لوكيل البايلك سلطة على الخماس لا يمكن أن يتخلص منها إلا بعد تسديد ما عليه من سلفة نقدية وهي الصارمية وأداء ما يتوجب عليه من ضرائب,وهذا ما حال دون مغادرة الفلاحين الأرض واضطرهم للعيش على الكفاف ,حتى أن بعضهم كان يتعرض للمجاعات في أوقات الجفاف وأثناء اجتياح الجراد للحقول,وبعضهم الاخر كان يفضل التخلي عن الخدمة والتحول إلى مواطنه هربا من تسديد "الصارمية"ودفع الضرائب الكثيرة ليعيش على كفالة قبيلته ,هذا إذا لم يمتهن الرعي ويبتعد بقطعانه عن مراقبة موظفي الدولة ,على أن الغالبية العظمى من الخماسين[16]. ظلت ملتصقة بأراضي البايلك تعيش أوضاعا صعبة. هذا ومع أن نظام الخماسة وفر لأصحاب الأراضي ولخزينة الدولة مداخيل كبيرة من الحبوب القمح والشعير(والتين ,وسمح بإعالة آلاف الفلاحين المعدمين إلا أنه لم يحسن من الأوضاع المعيشية للفلاحين إذا عرفنا أن معدل عدد أيام العمل للفلاح كان يقدر بتسعين يوما في السنة وأن إنتاج الجابدة)الزويجة(الواحدة يصل إلى 22 صاع قمح 6.61 صاع شعير,و51 شبكة تبن في متوسط,وأن حصة الفلاح منها هي 6.6 صاع قمح ,و6.14 صاع شعير و14 شبكة)كيس(تبن,وهي كمية كافية لجعل الفلاح يعيش حياة مقبولة ويوفر احتياطيا لمواجهة المواسم السيئة التي تصل نسبتها في المواسم العادية إلى 26 بالمئة. إن ما يقتطع من الخماس في شكل صارمية ويؤخذ منه ضرائب مختلفة جعلت في واقع الأمر الخماس غير قادر على تغطية العجز والوفاء بالتزاماته تجاه الأرض والدولة,ووهذا ما يسمح لنا بالقول بأن نظام الخماسة مع ملاءمته لاستغلال أراضي البايلك وملكيات الأثرياء من الخواص إلا أنه لم يحل دون شقاء الفلاح ولم يعمل على تطوير أساليب الإنتاج وزيادة كمية المحصول

نظام التويزة :

نظام جماعي تعاوني تقليدي موجود منذ القدم بين المجموعات البشرية وفي الجزائر اقتضاه نظام الجماعة وطبيعة تكوين القبيلة قبل الفترة العثمانية باعتباره فرصة لتقديم العون لينتفع بها الجميع, لكن الد ولة استغلت هذا النظام فأصبح يفرض على الفلاحين الذين يعيشون على أراضيهم القريبة أو المجاورة لملكيات البايلك, وتخضع له أيضا جماعات الرعية المستأجرة لألراضي الدولة العاملة فيها حسب نظام الخماسة. يتوجب على هؤلاء الفلاحين وجماعات الخماسة الخاضعين لنظام التويزة القيام بحرث وحصاد أراضي الدولة)العزل(وجمع محاصيلها في المخازن العامة, وهذا ما وفر للدولة مصاريف كبيرة مكنها من الحصول على مداخيل وفيرة من الحبوب,وهذا ما يتأكد لدينا إذا عرفنا أن المواسم العادية بدار السلطان وفي المزارع المتوسطة الخصوبة كان مردود الهكتار الواحد من 1 إلى 12 كنتالا من القمح,وقد يصل المحصول إدا كان شعيرا إلى 16 أو 28 كنتالا وفي الحالات الاستثنائية قد

يصل المردود إلى 48 كنتالا .وجد موظفو الدولة)البايلك(في نظام التويزة وسيلة ملائمة للحصول على كميات هامة من الإنتاج الفلاحي دون أن يضطروا إلى تغطية مصاريف خدمة الأرض وجني المحصول من عائدات الضرائب, ولعل هذا ما جعلهم يتوسعون فيها فأصبحت عملا مفروضا على الفلاحين بغض النظر عن وضعيتهم, مما جعلها تأخذ شكل سخرة مفروضة (بدون مقابل, فلا يكلف هذا الاجراء المفروض الدولة سوى كمية الحبوب التي يتم زرعها وقت الحرث)الزريعة(وبعض الحيوانات الضرورية لخدمة الأرض عندما لا تتوفر عند الفلاحين ,وهذا ما جعلنا نعتبر أن نظام التويزة)السخرة الاجبارية(يندرج ضمن الضرائب غير المباشرة إن نظام التويزة هذا الذي اعتمد في أساسه و طريقة تنفيذه واقع للحياة الاجتماعية بالريف وطبيعة العلاقة بين السلطة والسكان,زاد في شقاء الفلاحين وخفف إلى حد كبير من مصاريف الدولة وأثر على أسلوب الأرض نظرا لسعة المساحات الزراعية التي كان يطبق بها. وهناك شكل ثالث لاستغلال الدولة لأملاكها,وهو تسليم أراضي البايلك مقابل أعمال وخدمات أو دفع مرتبات وتقديم مكافآت لبعض الموظفين والمرابطين منذوي النفوذ ويعرف بعزل المرابطين,وقد استحدثت هذا الشكل في استغلالأراضي البايلك شوكة الرؤساء المحليين وحاجة الدولة إلى استمالة المرابطين,وعدم التمكن من فرض السلطة المباشرة عسكريا على بعض المناطق لاسيما الجبلية أو النائية منها , و كانت هذه الأراضي المعروفة بعزل المخزن أغلبها في يد العائلات الكبيرة التي تنتمي إلى قبائل المخزن والم وجودة في طرفي سهل متيجة في منطقة بوحلوان, يسر,وبني جعاد والزواتنة)2(,فتأخذ الدولة 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير على الجابدة الواحدة أي بنسبة أقل من 68 بالمئة مما زرعه الفلاح,)3(والأضرار التي تتعرض لها المزروعات تكون على حساب الفلاح .تلحق بالنوع الاخير من أنواع الاستغلال, نوع اخر يتمثل في تكليف بعض القبائل بتغذية وتربية قطعان البايلك مقابل الحصول على الأرض والإعفاء من الضرائب ,مع بقائها ملزمة بالعشور المحدد في هذه الحالة بصاع قمح وصاع شعير للجابدة أي ما قيمته عشرة ريالات , ويسمى بعزل الغريب وهي عبارة عن أراضي مخصصة لتربية قطعان الدولة من أغنام وأبقار وإبل والتي توضع تحت إشراف شخصيات ذات مكانة ونفوذ لأهمية إنتاجها . كل هذه الأساليب التي خضعت لها أراضي الدولة كان لها تأثير كبير على تطور النظام الضريبي بالإدارة المركزية بالجزائر كما يتضح لنا ذلك عند التعرض للخصائص التي تميزت بها الجباية للإجراءات المتعلقة بها الريف الجزائري . وفي العموم لم يتغير نظام استغلال الأرض في الجزائر العثمانية على سابقه خلال فترة الزيانيين.